**جامعة قسنطينة 01 الإخوة منتوري كلية الحقوق/ قسم القانون العام**

**إمتحان مقياس منهجية العلوم القانونية -01-**

**الدورة العادية السداسي الأول 2026/2025**

**سنة أولى ليسانس مجموعة ب**

السؤال : تكلم حول مذهب الشرح على المتون.

لا تنسب هذه المدرسة إلى فقيه معين بل تكزن فقه هذه المدرسة نتيجة فترات تاريخية متعاقبة، و هي ثمرة أراء فقهاء متعددين مثل: أوبري ، ورو، ديموليه، و لوران البلجيكي ..... و غيرهم.

و مذهب الشرح على المتون يتمثل في مجرد طريقة أو أسلوب في التفسير و شرح القانون أتبعه هؤلاء الفقهاء في مؤلفاتهم و أبحاثهم في شرح تقنين نابليون، و ذلك إثر تجميع قواعد القانون المدني الفرنسي في أوائل القرن التاسع عشر في مجموعة واحدة، أطلق عليها قانون نابليون باعتبارها مجموعة متكاملة فكان هؤلاء العلماء يحرصون على تفسير نصوصها بحسب الترتيب الذي وردت فيه بشكلها الرسمي دون التعرض إلى نقدها لأنها تخلوا من العيوب، فإذا عجز الفقيه عن تفسير نص، فهذا عيب فيه و ليس عيبا في التشريع ذاته.

و من أقوال أحد فقهاء هذه المدرسة ما يلي: (... إن شعاري و العقيدة التي أؤمن بها هي أن النصوص قبل كل شيء).

**1/- الأسس التي يقوم عليها مذهب الشرح على المتون:**

- تقديس النصوص التشريعية: و قد ظهر من خلال تفسير النصوص التي تولاها فقهاء مدرسة الشرح على المتون فرأوها متضمنة لكل الأحكام القانونية، و من ثمة وجب إحترامها و يرجع سبب هذا التقديس لما كان عليه الوضع قبل الثورة الفرنسية.....
- إعتبار التشريع المصدر الوحيد للقانون: تعتبر نصوص التشريع مصدرا لجميع الأحكام القانونية التي تضع الحلول اللازمة لجميع الحالات، و من ثمة لا يوجد مصدر أخر للقواعد القانونية.

**2/- النتائج المترتبة على مذهب الشرح على المتون**

- إلتزام القاضي بتطبيق النصوص القانونية و عدم الخروج عليها: .....
- الإكتفاء بالنصوص للوصول إلى القواعد اللازمة: .....
- البحث عند تفسير النصوص عن نية و إرادة المشرع الحقيقية دون الإعتداد بالنية الإحتمالية: .....

**3/- الإنتقاذات الموجهة لمذهب الشرح على المتون:**

- **يعاب عليها أنها حصرت مصادر القانون في التشريع وحدة، و إغفال بقية المصادر الأخرى في مقدمتها العرف الذي يعتبر مصدرا هاما للقانون.**
- **يعاب عليها أنها إعتبرت التشريع كاملا، لا يشوبه عيب أو نقص، و أرجعت القصور في شراح القانون و القضاة في حال عجزهم عن إيجاد الحل الذي يكمن في نظرها داخل التشريع.**
- **تفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه من شأنه أن يؤدي إلى عجز القاعدة القانونية و عدم مواكبتها للتطورات.**
- **المغالات في تقديس النصوص القانونية، و جعل معبرا عن إرادة الحاكم الواجبة التطبيق، و عدم المساس بها أو الخروج عنها، من شأنه أن يؤدي إلى طغيان الحاكم و إستبداده.**